

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962
وبالتعاون مع مخبر قانون المؤسسة



مشروع كتاب جماعي محكم ذو رقم إيداع قانوني
ISBN بعنوان:

عقود الأعمال: عقد المناولة الصناعية نموذجا



الدعوة للمساهمة في الكتاب:

لاشك في أنه للعقد، كأداة قانونية، أهمية أساسية في تنظيم علاقات التبادل الاقتصادي. ونجد في القانون (الأحكام العامة والأحكام الخاصة)، القواعد التي يمكن تطبيقها، لتطمئن الأطراف المتعاقدة على المعاملة التي تبرمها. ولكن المجال الاقتصادي، لا يناسبه الجمود والاستقرار، إنما يبحث عن الإبداع والتجديد، ليتم صناعة وتفصيل عقود جديدة ومعقدة تستجيب لحاجات الأعمال والاقتصاد.

وهاهو عقد المناولة الصناعية (industrial subcontracting/ sous-traitance industrielle) في الممارسة بين المؤسسات (المؤسسة المشتري والمؤسسات المناولة والتي تكون غالبا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشراء منتجات مصنعة أو خدمات، تبعا لطلبية المؤسسة الأولى بهدف إكمال دورة إنتاج منتجاتها) يحقق إستراتيجية الشراكة والتعاون بينها، وبالنسبة للسلطات العمومية فإن المناولة الصناعية تمثلها سياسة اقتصادية ترمي "لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (المادة 30 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بما يحقق التنمية الاقتصادية.

وتماشيا مع النصوص القانونية (وهي متعددة)، فإن النصوص الاتفاقية (العقد) هي الأخرى لا بد أن تحضر وتبين حقوق والتزامات الأطراف وتتصور حلولاً لمختلف المشاكل القانونية التي تطرحها العلاقة التي تجمع بين المؤسسات الاقتصادية في إطار المناولة الصناعية، وهنا تبرز الإشكالية المطروحة: هل يعاني عقد المناولة الصناعية من الفراغ القانوني أم أن القواعد القانونية المعمول بها مشتتة ضمن عدة قوانين؟ وما دور الإرادة التعاقدية في تحديد السعر والمسؤولية، حماية التكنولوجيا... وغير ذلك من المسائل المرتبطة بعقد المناولة الصناعية؟

ثم إنه يجب أن لا يغيب عن البال الطابع الدولي لعقد المناولة الصناعية. وهنا تطرح قضية أساسية تتعلق بالقانون واجب التطبيق على مختلف المشاكل القانونية التي يثيرها العقد. وعلى الخصوص واعتبارا للتوجه نحو تفضيل المناولة المحلية، تطرح بشدة الضمانات التي تكفل دعمها، مساعدتها واعتمادها من طرف المؤسسة الأمرة الأجنبية .

محاوَر الكتاب:

تقديم المساهمات لبحث الإشكالية المطروحة، يكون وفق المحاور التالية:
المحور الأول: عقد المناولة الصناعية كعقد غير مسمى.
المحور الثاني: المرحلة التمهيدية للعقد.
المحور الثالث: مختلف البنود التعاقدية (بند المسؤولية، بند الضمان، شرط عدم المنافسة، شرط الحصرية، بند الفصل في النزاعات ...).
المحور الرابع: العلاقة بين عقد المناولة الصناعية والنظام العام.
المحور الخامس: عقد المناولة الصناعية الدولي.
المحور الأخير: المحاور السابقة لا تنفي إمكانية إضافة كل ما له صلة بعقد المناولة الصناعية.

مواعيد مهمة:

آخر أجل لإرسال المقال كاملاً: 30/04/2024
آخر أجل للرد على المقالات المقبولة: 30/05/2024
صدور الكتاب في: جوان 2024

ترسل المقالات على البريد الإلكتروني: sarina6984@gmail.com

- الرئيس الشرفي على مشروع الكتاب: أ.د. طيب إبراهيم ويس، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس.
- مدير النشر، أ.د. صمود سيد أحمد، مدير مخبر قانون المؤسسة، جامعة سيدي بلعباس.
- رئيسة مشروع الكتاب، د. صاري نوال، عضو مخبر قانون المؤسسة، جامعة سيدي بلعباس.
- رئيسة اللجنة العلمية، د. صاري نوال، عضو مخبر قانون المؤسسة، جامعة سيدي بلعباس.

أعضاء اللجنة العلمية:

د. صاري نوال- جامعة سيدي بلعباس	أ.د. صابونجي نادية - جامعة سيدي بلعباس
أ.د. بردان رشيد- جامعة سيدي بلعباس	أ.د. شهيدي محمد سليم- جامعة سيدي بلعباس
أ.د. شايب صورية- جامعة سيدي بلعباس	أ.د. براسي محمد - جامعة سيدي بلعباس
أ.د بن دريس حليلة- جامعة سيدي بلعباس	د. لوراد نعيمة - جامعة سيدي بلعباس
د. بلحوسيني حمزة- جامعة سيدي بلعباس	د. جندولي فاطمة- جامعة سيدي بلعباس
د. ناصر بدرية- جامعة سيدي بلعباس	د. بن تركية ليندة أدبية - جامعة سيدي بلعباس